The reasons in the gift Arabic Grammatical

أسباب الجواز في النحو العربي

بحث تقدمت به م. سهيلة خطاف عبد الكريم

ملخص البحث

- أن الجواز النحوي يثري العربية وينميها ، ويجعل القاعدة النحوية مرنة مطواعة قادرة على استيعاب شتى الاحتمالات ، ومن ثم كان الاتساع في القاعدة سمة من سمات العربية ولا تثريب على النحاة فيما ذهبوا إليه من أوجه مختلفة ، لأنهم يعتمدون في ذلك على أصول صحيحة فصيحة من كلام العرب .

- بيّن البحث أن الجواز في النحو العربي يرجع إلى أسباب مختلفة ، منها ما يعود إلى الشعر ، واللهجات,والقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، ومنها ما يعود إلى المادة اللغوية ، وأمن اللبس ، والإعراب المحلي ، وكثرة الاستعمال ، والاستقراء ، والمنافسة بين العلماء, والمناظرات النحوية .

- ينبغي أن نميز بين ما يجوز في الضرورة الشعرية ، وبين ما يجوز في سعة الكلام واختياره, إذ لايجوز جعل الضرورة الشعرية قانوناً عاماً ، نجيز استناداً إليه ما لا يجوز ، وذلك لأن الشعر محكوم بالوزن والقافية ، وقد يضطر الشاعر في سبيل المحافظة عليهما إلى ركوب المركب الخشن .

- إن للمعنى أثراً كبيراً في الجواز النحوي ، فليس الجواز ضرباً من الفوضى ، وإنما هو محكوم بضوابط المعنى.

Abstract

The reasons in the gift Arabic Grammatical

The passport grammar enriches Arab and development , and makes the grammar rule flexible pliant able to accommodate the various possibilities, and then was broad at the base feature of the Arab and reprehension the owner of the language as they went to him in many different ways , they depend on the assets of correct fluent of speech the Arabs Find built in the passport as Arab due to various reasons , some of which dates back to poetry , to express the local , frequent use , and extrapolation , and the competition among scientists , debates grammar .

Should distinguish between what may be in need of poetry , and what may be in the capacity of speech and choice , hair bound to make necessary capillary general law , based on some mechanism is not permissible .

because the hair is governed by weight and rhyme , has forced the poet in order to maintain them to ride the boat coarse .

That the meaning of significant impact in the grammar passport the passport is not a form , of chaos , but is a doomed sense controls the research included two se a section introduction and pave abstract the most important results of the search mechanism and a list of sources and references .

Abstract

The reasons in the gift Arabic Grammatical

The passport grammar enriches Arab and development , and makes the grammar rule flexible
pliant able to accommodate the various possibilities, and then was broad at the base feature of the Arab and reprehension the owner of the language as they went to him in many different ways , they depend on the assets of correct fluent of speech the Arabs

Find built in the passport as Arab due to various reasons , some of which dates back to poetry , to express the local , frequent use , and extrapolation , and the competition among scientists , debates grammar .

Should distinguish between what may be in need of poetry , and what may be in the capacity of speech and choice , hair bound to make necessary capillary general law , based on some mechanism is not permissible .

because the hair is governed by weight and rhyme , has forced the poet in order to maintain them to ride the boat coarse .

That the meaning of significant impact in the grammar passport the passport is not a form , of chaos , but is a doomed sense controls the research included two se a section introduction and pave abstract the most important results of the search mechanism and a list of sources and references .

المقدمة

الحمد لله الذي شرف العربية بالقرآن ، وأنزل كتابه المحكم بأنصع بيان ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد النبي العربي العدنان ،وعلى آله وأصحابه الأمجاد مادامت الأوقات والأزمان

أما بعد : فليس ثمة لغة من لغات الدنيا لقيت من عناية أهليها ما لقيت العربية ، فقد قيض الله لها عباقرة أفذاذاً ، جمعوا أصولها واستنبطوا أحكامها ، ورفعوا بناءها ، وأحاطوها بسياج من اليقظة الواعية ، والحيطة الوافية ، والتضحية الغالية ، فكانت قطوفها دانية ، وما زالت جهودهم تؤتي أكلها كل حين .

ومن الظواهر التي حظيت باهتمام النحاة على مر العصور ظاهرة الجواز النحوي ، بيد أننا لم نجد أحداً من علمائنا البررة – على عظيم اهتمامهم وسابغ فضلهم – من خصها بمصنف يخلد أوابدها ، ويقيد شواردها ، وإنما جاءت مبثوثة في ثنايا المصنفات النحوية وكتب معاني القرآن والتفسير وغيرها ، وهذا يجعل العودة إليها غير ميسورة .

فعقدت العزم على دراسة أسباب هذه الظاهرة في موروثنا النحوي ، يدفعني إلى ذلك أهمية هذه الظاهرة ، فالجواز من أهم الأركان التي شيد عليها صرح النحو العربي ، أضف إلى هذا إن كل دعوة إلى تيسير النحو وتخليصه من أوشابه ، وعلاجه من أوصابه ، تكون مبنية على أساس هارٍ ، إن لم تقم على دراسة التراث النحوي دراسة واعية لمعرفة مواطن الضعف والقوة فيه ، كماأن دراسة التراث تمثل جانبًا عظيمًا منٍ جوانب الحضارة .

وقد جاء البحث على ا لنحوالآتي:

أولاً: المقدمة : بينت فيها أهمية البحث والظاهرة التي سيدرسها وهي(أسباب الجواز في النحوالعربي) وأسباب اختياره.

ثانياً:التمهيد : بينت فيه معنى الجواز لغة واصطلاحاً,وفوائده .

ثالثاً:المبحث الأول: بينت فيه أسباب الجواز في النحو العربي .

رابعاً:المبحث الثاني : بينت فيه أثر المعنى في الجواز النحوي.

خامساً:الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

سادساً: المصادر والمراجع,واقتضت دراسة البحث أن تكون كتب التراث مصادره الأساسية ، فجاء كتاب سيبويه في المقام الأول ، وكان عليه في أغلب المسائل المعول ، ومن المصادر التي اعتمد عليها كثيراً كتاب معاني القرآن للأخفش و كتاب معاني القرآن للفرّاء ، وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ، وكتاب تأويل مشكل القرآن لإبن قتيبة, وكتاب المقتضب للمبرّد ، وكتاب مجالس ثعلب ، كما أفاد البحث من كتب المتأخرين التي تضمنت آراء المتقدمين ، كشرح الكافية للرضي ، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ومغني اللبيب لإبن هشام .. وغير ذلك كثير مما ضمه فهرس المصادر والمراجع .

والله اسأل أن يجنبنا الاعتساف والزلل، و يعصمنا من فتنة القول وفتنة العمل ، ويجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد

معنى الجواز وفوائده

1- معنى الجواز :

أ – معنى الجواز لغة :

جاء في أساس البلاغة(1) في مادة " جوز" :(جزت الطريق وجاز الموضع جوازاً وجووزاً وجوازاً ومجازاً ,وجاز به وجاوزه جوازاً وأجازه وجازه) : سار فيه وسلكه ، و(أجازه) : خلفه وقطعه ، و(أجازه) : أنفذه ، و(جزت الموضع) : سرت فيه ، و(أجزته): أنفذته ، قال امرؤ ألقيس (2) :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحَى بِنا بَطْنَ خَبْتٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

وأعانكَ اللّه على إجازَةِ الصُراط.وهو مَجَازُ القوم ومجَازَتهم,وعَبَرْنا مَجَازَةَ النّهر وهي الجَسْرُ.وجاز البيعُ والنكاح وأجازَة القاضي. وهذا ممّا لا يجوّزه العقل. وجاز بي العَقَبَةَ وأجازَنِيها.وأجازَه بجائزَة سِنيّة وبجوائِزَ,وأصله من أجازه ماءً يجُوزُبه الطريق أي سَقاه ,واسمُ ذلك الماء الجَوَازُ. ويقال :استجزتُه ماءً لأرضي أو لماشيتي فأجازَني , وسقاه جَوَازاً لأرضه؛ قال :

ياقَيِّمَ الماء فَدَتْكَ نَفْسِي عَجِّل جَوَازِي وأقِلّ حَبسِي

وخذ جَوَازَكَ, وخذوا أجْوِزَتكم وهو صَكُّ المسافر لئلا يُتَعَرَّض له. وجاوزت الشيء إلى غيره وتجاوزته ، أي : أجزته ، وتجاوز الله عنا ، أي : عفا,وفي الحديث:"كُنْتُ أُبايَعُ الناسَ وَكَانَ مِنْ خُلقي الجَواز" (3) أي : التساهل والتسامح في البيع والاقتضاء .وتجوز الدراهم على مابها ، وتجوز في صلاته : خفف . ويتضح منه أن معنيي الإنفاذ والتسامح هما أبرز معاني هذه المادة .والمعنى الثاني هو الذي نحن بصدده .

ب – معنى الجواز اصطلاحاً :

والجواز في الاصطلاح هو أحد الأحكام النحوية ويقصد به : إباحة الحكم النحوي من غير وجوب أو امتناع ، وهذا يؤدي إلى تعدد الأوجه النحوية في المسألة الواحدة ، بخلاف الوجوب الذي يقتضي وجهاً واحداً وهو كأي حكم نحوي من حيث الإجماع عليه أو مخالفته(4) .

2- فوائد الجواز :

للجواز في العربية فوائد يمكن حصرها في : التوسع في الاستعمال ، والتنبيه على الأصل ، والتخفيف والإيجاز

أ- التوسع في الاستعمال :

يفيد الجواز في توسعة اللغة وتنميتها وإغنائها فتغدو القاعدة النحوية مرنة مطواعة غير خاضعة لقيود تحد من حريتها وتمنع انطلاقها ، فالجواز يفتح مجالات رحبة للاستعمال من دون الوقوع في الخطأ, فهو يكشف عن ثراء العربية, ويجعل القاعدة النحوية قادرة على استيعاب شتى الاحتمالات .والجواز يفتح مسالك جديدة أمام الناطقين بالعربية ولاسيما المشتغلون بالعلوم التطبيقية ، والباحثون عن مصطلحات جديدة 0

وبفضل الجواز يستطيع الشاعر أو الكاتب أن يتصرف بالجملة فيقدم ويؤخر ،ويثبت ويحذف ، وذلك بحسب مقتضيات المعنى الذي يريده .

ب- التنبيه على أصل الاستعمال :

كثيراً ما يكون الجواز ترخصاً منبهاً على أصل الاستعمال، ومن ذلك جواز الابتداء بالنكرة (الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة،لأنه لا فائدة من الإخبار عن النكرة ،بيد أنه يجوز الابتداء بالنكرة إذا حصلت الفائدة ,وإنما يراعي في هذا الباب وغيره الفائدة, فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز, وما لم يفد فلا معنى له)(5)،ومن الحالات التي يجوز فيها الابتداء بنكرة :إذا دلت النكرة على دعاء نحو : (سلام عليك)(6) ، والنكرة الدالة على النهي,والنكرة الموصوفة ,والنكرة التي عطف عليها نكرة موصوفة ،نحو قوله تعالى: {طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ} [محمد : 21] أي: طاعة وأمر معروف أمثل (7) . وجواز تقديم المفعول على الفاعل يدل على أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول(8) ،وجواز مجيء الحال معرفة يدل على أن الأصل في الحال أن تكون نكرة(9) وجواز أن تكون "من" لابتداء الغاية في الزمان يدل على ان الأصل في(من) ان تكون لابتداء الغاية في المكان(10) ، نحو قوله:{ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ } [التوبة : 108]،وجواز جر "رب" المعرفة يشير إلى أنّ الأصل في مجرور"رب" أن يكون نكرة(11) فالجواز في كثير من الأحيان ينبه على أصل الاستعمال النحوي.

ج- الإيجاز والتخفيف :

كثيراً ما يفيد الجواز التخفيف والإيجاز ، فالعربي يميل إلى الاقتصاد في الكلام ، إن لم يؤدِ ذلك الى الإبهام ، ذلك أن الغرض من الكلام الإفهام ، فإذا تحقق هذا الغرض فلا تثريب على المتكلم في الإيجاز والتخفيف ما استطاع إلى ذلك سبيلاً وقد عرف عن العرب شغفهم بالإيجاز حتى إنهم جعلوا البلاغة في الإيجاز (12) .

ومن الأمثلة على الجواز الذي يفيد التخفيف والإيجاز :

- جوازحذف المبتدأ تخفيفاً لكثرة الاستعمال، نحو:(هل لك في ذلك؟) و(من له في ذلك ؟) ولا تذكر حاجة، ومن ذلك قوله تعالى : { كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ } [الأحقاف : 35]أي:هذا بلاغ(13) .
- جواز حذف المستثنى استخفافاً واكتفاء بعلم المخاطب ، تقول :(عندي درهمٌ ليسَ إلاَّ , وليسَ غيرُ)أي:ليسَ غيرُ ذلك (14) .

-جواز حذف المضاف إليه إيجازاً واختصاراً لعلم المخاطب بالمعنى ، كما في قوله تعالى : {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ (82)} [يوسف : 82] إنما يريد : أهل القرية (15) .

- جواز حذف اسم كان تخفيفاً لدلالة المقام عليه كما في قوله تعالى : { إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ } [لقمان : 16] أي : أن تكن خطيئة مثقال حبة(16)

المبحث الأول

أسباب الجواز في النحو العربي

يمكن إرجاع أسباب الجواز في النحو العربي إلى : الشعر و اللهجات و القرآن الكريم و والقراءات القرآنية و المادة اللغوية و الإعراب المحلي و أمن اللبس و كثرة الاستعمال و الاستقرّاء و المنافسة بين العلماء والمناظرات النحوية ، وسنتناول هذه الفقرات بشيء من التفصيل :

1- الشعر :

يعد الشعر مصدراً ثراً للجواز النحوي ، وعليه عوّل النحويون في تجويز كثير من الأحكام النحوية ، وسنتحدث عن الشعر من جانبين : الضرورة والرواية .

أ- الضرورة :

للشعر لغة خاصة به, فهو مقيد بوزن وقافية, وقد أدرك النحاة ذلك ، لذلك فإننا نراهم يخصون الشعر بالضرورة .

والضرورة هي جواز خاص بالشعر أو النثر المسجوع ، وإذا أطلقوا عليها اسم الشعرية فلأنهم لاحظوا الكثرة فأطلقوا الخاص على العام(17) .

وأول حديث واضح عن الضرورة نجده عند الخليل بن أحمد ، فهو يقول : إن الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا ، ويجوز لهم مالا يجوز لغيرهم(18) .

وتوضحت معالم الضرورة وترسخت أصولها عند الخليل وسيبويه ، فالضرورة عندهما معاودة أصل متروك ، جاء في الكتاب(19) " يقول يونس للمرأة تسمى بـ "قاض":(مررت بقاضِيَ قبلُ) ، و(مررت بأُعَيْمِيَ منك). فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خُلقاء أن يلزموها الجرَّ والرفَع, كما قالوا حينً اضطروا فأجروه على الأصل, قال الشاعر الهذلي(20) :

أبيتُ على مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبُ كَدمِ العِبَاطِ(21)

والضرورة تبعاً للمفهوم السابق نوعان : حسن وقبيح ، فمن الضرورات الحسنة صرف ما لا ينصرف ،لأن الأصل في الأسماء الصرف ، وفك الإدغام ، وقصر الممدود ، لأن ذلك كله يعود إلى مراجعة أصل متروك . ومن

الضرورات القبيحة تنوين اسم التفضيل ، والزيادة في الكلمات ، والترخيم في غير النداء ، وتسكين المضارع بغير جازم (22) وتبعاً لذلك اختلفت مواقفهم من جواز القياس على الضرورة, فمنهم من أجاز القياس عليها ، ومنهم من لم يجز القياس عليها ، ومن النحاة من وقف موقفاً وسطاً ، فأجاز بعض الضرائر ، ومنع القياس على بعضها الآخر,
وعد ذلك من قبيل اللحن ، قال ابن فارس : " الشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، يومئون ويشيرون ، يختلسون ويعيرون ويستعيرون ، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك ، ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عن الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال (23) :

أَلمْ يأتيْكَ وَ الأيامُ تنمِي　　　بمَا لاقتْ لبونُ بني زِيَادِ

وهذا وإن صح ... فكله غلط وخطأ ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط " (24).

موقف النحاة من مجئ الضرورة في منثور الكلام :

اختلفت مواقف النحاة من جواز مجيء الضرورة في منثور الكلام ، فمنهم من أجاز مجيئها ، ومنهم من أجاز بعضها ورد بعضها الآخر ، وذهب فريق ثالث إلى أنه لا يجوز مجيء الضرورة في النثر مطلقاً .

وأول من أشار إلى جواز مجيء الضرورة في سعة الكلام الخليل بن أحمد، وذلك في أثناء حديثه عن تسكين الياء المنصوبة، قال سيبويه" سألت الخليل عن الياءات لمَ لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً ، وذلك قوله : رأيت معديَ كربٍ ، واحتملوا أيادي سبأ ؟ فقال شبهوا هذه الياء بألف المثنى حيث عروها من الرفع والجر ، فكما عروا الألف منهما عروها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا ، وهو رؤبة(25):

سوّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ (26)

وقال بعض السعديين (وهو الحطيئة) :

يادار هِندٍ عفتْ إلا أثا فِيهَا　　　بَيْنَ الطوِيّ فصار آتٍ فَوَادِيَها

ونحو ذلك "(27) .

وأجاز سيبويه – على ضعف – حذف الضمير الراجع إلى المبتدأ من الخبر(28) ، قال : " قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام قال : أبو النجم العجلي (29)

قَدْ أصبَحَتْ أم الخِيارِ تَدّعي　　　عَليَّ ذنباً كُلهُ لَمْ أصْنَعِ "

ومن الضرورات التي وردت في النثر ووصفها سيبويه بالشذوذ حذف لام المضارع من دون موجب للحذف ، قال " أما الأفعال فلا يحذف منها شيء,لأنها لاتذهب في الوصل في حال, وذلك : لا اقضي وهو يقضي ، ويغزو ، ويرمي ، إلا إنهم قالوا : لا أدر في الوقف لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ " (30).

وهناك من النحويين من لم يجز مجيء الضرورة في النثر ، ويمثل هذا الاتجاه أبو حيان الذي يرى أن الضرورة تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة ، دون الكلام "(31)

موقف النحاة من مجئ الضرورة في القراءات القرآنية :

وموقف النحاة من مجيء الضرورة في القرآن لا يختلف عن موقفهم من مجيئها في النثر ، فمنهم من أجاز ذلك ، ومنهم من رد بعضها وأجاز بعضها الآخر ، وهناك من رفض مجيئها في القرآن مطلقاً .

وأول من ذكر أنه يجوز مجيء الضرورة في القرآن سيبويه ، وذلك في أثناء حديثه عن حذف لام المضارع المعتل الآخر من دون أن يسبق بجازم ، يقول " فلا تحذف الياء إلا في "أدر" و "ما أدر" وجميع ما لا يحذف في الكلام ، وما يختار فيه ألا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قوله عز وجل : {**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**} ۟ [الفجر:4] {**مَا كُنَّا نَبْغِ**} **[الكهف : 64]** .. وأما القوافي فنحو قوله – وهو زهير (32) :

وَأَراكَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ　　　القـومِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِ(33) "

فسيبويه يجيز مجيء الضرورة في القرآن الكريم ، وتابعه في ذلك ابن السراج(34) ويجيز الفرّاء صرف ما لا ينصرف في القرآن ، لأن صرف ما لا ينصرف " ليس بخطأ لأن العرب تجري ما لا يجري في الشعر فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم "(35).

والمبرّد هو الآخر يجيز بعض الضرائر في القرآن ، ويرد بعضها الآخر ، فقد ذكر أن حذف التنوين في قول الشاعر:

عَمْرُو الذِي هَشَمَ الثَّرِيْدَ لِقَومِهِ　　　وَرِجَالُ مَكّةَ مُسْنِتُوْنَ عِجَافُ

ضرورة ، ثم قال : وقرأ بعض القرّاء : {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ* اللَّهُ الصَّمَدُ } [الإخلاص : 1 - 2] وأما الوجه فإثبات التنوين وإنما هو مجاز (36).

ب – تعدد الرواية :

كان تعدد رواية النص المستشهد به سبباً من أسباب الجواز النحوي ، ذلك أن النص كان يروى بغير ما رواية ولعل السبب في تعدد الرواية يعود حيناً إلى الراوي ، وحيناً آخر إلى الشاعر نفسه, فقد يغير الشاعر عبارة بأخرى كما كان يعرف عن ذي الرمة ، يقول السيوطي: " كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض ، وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ، ومرة هكذا ، ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد : روي قوله (37) :

فلاَ مُزْنَةٌ وَدَقتْ وَدْقَهَا　　　وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إبْقَالَها

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة ، فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير ،صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات "(38) .

ويقول البغدادي : " وربما روي البيت الواحد من أبياته (39) ، أو غيرها على أوجه مختلفة ، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ، ولا ضير في ذلك ، لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر ، فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات ، فلا يوجب قدحاً ولا غضاً منه "(40) .

ويمكن أن نعد من أسباب تعدد الرواية أن الرواة كانوا يصلحون الأشعار. ويروونها على النحو الذي يريدونه ، فقد روى عن الأصمعي قوله : " قرأت على خلف شعر جرير ، فلما بلغت قوله" (41) :

فَيَالَك يوْماً خَيْرهُ قَبْلَ شَرِّهِ تَغَيّبَ وَاشِيهِ وَأقصَرَ عَاذِلهْ

فقال : ويله ! وما ينفعه خير يؤول إلى شر ؟ قلت له : هكذا قرأته على أبي عمرو ، فقال لي : صدقت وكذا قال جرير ، وكان قليل التنقيح مشرد الألفاظ ، وما كان أبو عمرو ليُقرئك إلا كما سمع ، فقلت : فكيف كان يجب أن يقول ؟ قال : الأجود له لو قال :

فَيَالَك يوْماً خَيْرهُ دُوْنَ شَرِّهِ

فأروه هكذا فقد كنت الرواة قديماً تصلح من أشعار القدماء ، فقلت : والله لا أرويه بعد هذا إلا هكذا "(42)

وذكر أبو الفرج الأصفهاني أن رواة شعر الفرزدق كانوا يعدلون ما انحرف من شعره ، وكذلك رواة شعر جرير (43) .

ومن أسباب تعدد الرواية أن النحاة كانوا يحرفون الشاهد لتأييد مذهبهم ، من ذلك ما روي عن الأصمعي أن النحاة غيروا قول حسان (44) :

مَنْ يَفْعَل الخَيْرَ فَالرّحمنُ يَشْكرُه وَالشَّرُ بِالشَّرِّ عِنْدَ الله مِثْلَانِ

إلى : مَنْ يَفْعَل الحسَنَاَتِ الله يَشْكُرُهَا0

قال : " والرواية الصحيحة : من يفعل الخير فالرحمن يشكره " (45)0

والنحوي يأخذ بالروايات جميعاً إذا رواها ثقة ، لأن لغة الراوي إذا كان فصيحاً حجة ، يقول بن ولاد : " ألا ترى أن سيبويه كان يستشهد ببيت لوجوه شتى ، وإنما ذلك على حسب ما غيره الرواة بلغاتها ، لأن لغة الراوي من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد ، إذا كانا فصيحين" (46) ، ومثل ذلك قول الرضي : " والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن ثبت أن هناك رواية أخرى " (47) .

واستند النحويون إلى اختلاف الرواية في تجويز كثير من الأحكام النحوية ، فقد أجازوا نصب المضارع بعد فاء السببية ، وإن لم يسبق بنفي أو طلب (48) واحتجوا بقول الشاعر (49) :

سَأتْركُ مَنْزِلِي لِبَني تَمِيمٍ وَالحَقُ بِالحِجازِ فَأسْتَرِيْحَا

ويروي : " لاستريحا " وعلى الرواية الثانية لا شاهد فيه (50) .

واحتج سيبويه ببيت الفرزدق (51) :

أسَكْرَانُ كَانَ ابنَ المَرَاغَةِ إذ هَجَا تَمِيماً بِجوفِ الشَّامِ أمْ مُتَسَاكِرُ

برفع "سكران " ونصب "ابن " على جواز أن يكون المبتدأ نكرة ووصفاً ، وأن يكون خبر "كان" اسماً جامداً معرفاً واسمها ضميراً عائداً على النكرة(52) .

وأجاز الفرّاء نصب الفعل بعد " حتى " ورفعه واحتج بقول الشاعر (53) :

أُحِبُّ لِحُبِّها السُّودَانَ حَتَّى أُحِبُّ لِحُبِّها سُوْدَ الكِلَابِ

فقد أنشده أبو ثروان بنصب " أحب " وانشده بعض بني أسد رفعاً ، قال : " ولو رفع لمضيه في المعنى لكان صواباً وقد أنشدنيه بعض بني أسد رفعاً (54). **وبعد : فإننا نخلص إلى أن الشعر كان له أثر كبير في ظاهرة الجواز النحوي ،وقد رأينا ذلك من خلال حديثنا عن الضرورة الشعرية والرواية .**

2- اللهجات

اللهجة في اللغة : هي اللسان أو طرفه ، أو جرس الكلام ، أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاعتادها ونشأ عليها (55).

واللهجة في الاصطلاح : مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفة جميع أفراد هذه البيئة ، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيَسِّرُ اتصال أفراد هذه البيئات بعضها ببعض .

والبيئة التي تتألف من لهجات عدة اصطلح على تسميتها باللغة والعلاقة بين اللغة و اللهجة هي العلاقة بين العام والخاص ، فاللغة تشتمل على لهجات عدة لكل منها ما يميزها ، وهذه اللهجات تشترك فيما بينها في مجموعة من الصفات اللغوية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات (56) .

وكان يقصد باللغة في التراث اللغوي القديم اللهجة حيناً ، فيقال لغة تميم ، ولغة طئ ولغة هذيل ، وكانوا يعبرون عنها باللهجة حيناً آخر .

وتعدد اللهجات سببٌ مهمٌ من أسباب الجواز في النحو العربي ، فهي تتيح للمتكلم مجالاً رحباً للتعبير من دون الوقوع في الخطأ ، ما دام يعتمد على أصول صحيحة من اللهجات العربية ، وفيما يأتي نعرض نماذج من هذه اللهجات :

إعمال " إن " النافية عمل " ليس " :

يجوز أن تعمل " إن " النافية عمل " ليس " عند أهل العالية ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، فقد حكي عنهم : إن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية (57) وعلى الإعمال جاءت قراءة سعيد بن جبير : {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ } [الأعراف : 194]

وقول الشاعر(58) :

إن المَرْءُ مَيْتاً بانقِضَاءِ حَيَاتِهِ   وَلَكِنْ بِأنْ يُبْغَي عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

وقول الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَولياً عَلَى أحَدٍ   إلاّ عَلَى أضعَفِ المَجَانينِ

ووقف النحويون موقفين من هذه التراكيب ، فمنعها البصريون وحجتهم أن " إن " من الحروف غير المختصة ، فلا يجوز أن تعمل وأجاز الكوفييون والمبرّد أن تعمل (59) .

وما ذهب المبرّد والكوفيون إليه أيسر ، ذلك أن فيه انعتاقاً من قيود العامل وكبوله ، ولا سيما أنهم يستندون في جواز إعمال " إن " إلى قراءة قرآنية هي قراءة سعيد بن جبير .

إعمال " ما " عمل " ليس " :

في " ما " الداخلة على الجملة الاسمية لهجتان : لهجة أهل الحجاز ، ولهجة بني تميم,أما أهل الحجاز فإنهم يعملونها عمل " ليس " فينصبون الخبر بعدها إذا لم يتقدم الخبر على الاسم ، ولم ينتقض نفيها بـ " إلا " ولم تقع بعده "إن" الزائدة ، ومما جاء على الإعمال قوله تعالى : { مَا هَذَا بَشَرًا } [يوسف : 31] ، وأما أهل تميم فلا يعملونها في شيء(60) .

ولاشك في أن هذا يثري العربية ، ويجعل القاعدة النحوية طيعة مرنة ، كما انه يقلل من الوقوع في الخطأ فالنصب والرفع يستندان إلى أصول صحيحة فصيحة .

رفع الاسم بعد " إن " :

حكى الكسائي والفرّاء :(إن فيك زيد راغب) ، ومن ذلك قول لامرأة بدوية(61) :

فَلَيْتَ ابنَ جَوَّابٍ مِنَ النَّاسِ حَظُّنَا   وَإنَّ لَنَا فِي النَّار بَعْدُ خُلُودُ

نصب المضارع بعد " لم " :

ذكر اللحياني أن بعض العرب ينصب المضارع بـ " لم " كقراءة بعضهم (62) : {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ } [الشرح : 1]

وقال الشاعر (63) :

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِر   أيَوْمَ لَمْ يُقْدرَ أَمْ يَوْمَ قُــدِرْ

جزم المضارع بعد " أن " :

ومن العرب من يجزم المضارع بعد " أن " (64) ، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة ، وانشدوا عليه قول امرئ القيس (65) :

إِذَا مَاغَدَوْنا قَالَ وِلْدَانُ أهلِنَا   تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيدُ نَحْطِبِ

وقال الراعي (66) :

تَأْبَى قُضَاعَةُ أَنْ تَعْرِف لَكُمْ نَسَباً   وَابْنَــا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ

الجزم بـ "لو" :

ومن العرب من يجيز الجزم بـ"لو" ,ورأى بعض النحاة أن الجزم بها مطرد في الكلام على لغة قوم , وأجازه جماعة في الشعر (67) .

وغير ذلك كثير ,وهذا أدى إلى تضخيم القواعد وتناقضها واختلاطها ,كما أدى إلى الخلاف بين النحاة في جواز القياس عليها ,وما استتبع ذلك من أحكام مختلفة.

ولا شك في أن الأخذ بهذه اللهجات جميعاً منهج غير سليم و يؤدي إلى اضطراب القواعد والفوضى في التعبير, وتصح عندئذ مقولة القائل :عجبت لنحوي يخطىء,فهو يستطيع أن يسوغ أي خطأ , وذلك استناداً إلى اللهجات المختلفة, وماجاءت به من جواز هو من قبيل الضرورة الشعرية كجواز الرفع والجزم بعد "أن" والنصب بعد "لم", إلى غير ذلك من الجواز المبني على الضرورة الشعرية .

ولعل السبب في وجود مثل هذا الاختلاط يعود إلى أن النحو الذي بين أيدينا ليس لغة قبيلة معينة ,وإنما هو خليط لا نظام له مما روي على أنه تكلمت به العرب (68) .

و المنهج السليم الذي كان ينبغي على النحويين العرب أن يسلكوه هو أن يدرسوا كل لهجة دراسة مستقلة , فيبينوا خصائصها , وما شاركت فيه غيرها من اللهجات , وما انفردت به عن سواها , ثم يستخلصوا القواعد المشتركة بين تلك اللهجات , ولكنهم لم يفعلوا ذلك ,ولو فعلوا لما رأينا هذه الأحكام المعيارية الكثيرة التي لا يخلو منها باب من أبواب النحو.

3- القرآن الكريم و القراءات القرآنية :

القرآن الكريم في الدرجة العليا من الفصاحة والبلاغة ، وفصاحته لا تسمو إليها فصاحة ، وبلاغته لا تدانيها بلاغة وليس ثمة كتاب لقي من العناية مثلما لقي القرآن الكريم ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا : إن علم النحو نشأ لخدمة القرآن الكريم والمحافظة عليه .

والقرآن الكريم بمختلف قراءاته المتواترة وغير المتواترة منهل العربية العذب ، وينبوعها الثر الذي لا ينضب ، فلا غرو أن يتجه النحاة إلى آيَ الذكر الحكيم يلتمسون الاتساع في القاعدة من مصدر لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

فالقرآن الكريم بتنوع أساليبه من تقديم وتأخير وحذف كان مصدراً ثراً في النحو العربي ، وقد مرت معنا أمثلة كثيرة على ذلك .

وأما القراءات القرآنية فقد فتحت الباب على مصراعيه للجواز النحوي ، وقبل أن نعرض لبعضها نقف وقفة قصيرة لتبيين المقصود منها، وما أطلق عليه لفظ الأحرف السبعة .

يقصد بالقراءات القرآنية الوجوه المختلفة التي أجاز النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ قراءة نص المصحف بها قصداً للتيسير (69) .

والمشهور من هذه القراءات سبع وهي التي أطلق عليها (القراءات السبع)، وقد نسبت إلى عبد الله بن كثير المكي القرشي ، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، وعبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي ، وأبي عمر بن العلاء البصري ، وعاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي ، وحمزة بن حبيب الزيات التيمي ، وعلي بن حمزة الكسائي (70)

ويضاف إلى القراءات السبع السابقة ثلاث قراءات ، فتصبح القراءات عشر قراءات معتمدة ، وما عداها فهو شاذ (71) .

وذهب العلماء مذاهب شتى في تفسير كلمة " أحرف " من قول النبي ـ عليه أفضل الصلاة والسلام ـ : " إنَ هذا القُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْ ُرفٍ فاقْرَؤوا ما تيَسّرَ مِنْهُ " (72) .

ولعل الأقرب إلى الواقع هو تفسير الحروف باللغات أو اللهجات ، أي : أن القرآن نزل بلغات سبع هي : لغة قريش هذيل ، وتميم ، والأزد ، وربيعة ، وهوازن ، وسعد بن بكر (73) .

فالأحرف السبعة تعبير عن الفوارق اللهجية بين القبائل العربية ، وتيسير لهذه القبائل بأن تقرأ كل قبيلة بلهجتها .

والذي يعنينا هنا أن اختلاف القراءات فتح الباب على مصراعيه للجواز وتعدد الأوجه الإعرابية ، وسنعرض هنا بعضها :

ـ جواز جزم ورفع ونصب المضارع المقترن بالفاء أو الواو إذا ولي الشرط :

يجوز في المضارع المقترن بالفاء أو الواو إذا ولي الشرط الجزم والرفع والنصب ، فقد قرئ " يغفر " من قوله تعالى : {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ } [البقرة : 284] بالجزم والرفع والنصب قرأ عاصم وابن عامر " فيغفرُ لمن يشاء ويعذب " بالرفع على الاستئناف (74) وقرأ ابن عباس بالنصب (75) وقرأ الباقون بالجزم (76) .

ـ ويجوز في الاسم المعطوف المعرف بالألف واللام إذا عطف على منادى مفرد وجهان :

الرفع والنصب ، فالرفع مضارعة للفظ المنادى ، والنصب على المحل " تقول : (يا زيد والحارثُ) ، برفع المعطوف ونصبه ، وكقوله تعالى : { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ } [سبأ : 10] برفع كلمة " الطير " ونصبها ، وقرأ الأعرج وعيسى بن عمر على النداء ، والتقدير: يا أيها الجبال ويا أيها الطير، وقرأ أبو عمرو بالنصب على إضمار "سخرنا " أي : سخرنا الطير(77) .وأجاز الفرّاء الوجهين قال في الكلام على الآية : { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ } [سبأ : 10] نصب الطير على جهتين : على نية النداء المجدد له إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال ، وإن شئت أوقعت عليه فعلاً ، وسخرنا له الطير فتكون النية على "سخرنا "(78)

- جواز إعمال "إن" المخففة :

إذا خُفِّفت " إنَّ " فالأكثر ألا تعمل وذكر سيبويه (79) إنه يجوز إعمالها واحتج بقراءة أهل المدينة (80) لقوله تعالى : {وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ } [هود : 111].

ـ جواز دخول لام الأمر على المضارع المخاطب :

أجاز الفرّاء والمبرّد دخول لام الأمر على المضارع المسند إلى المخاطب كما في قراءة {قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ } [يونس : 58] بالتاء وهي قراءة يعقوب ، وقرأ ابن عامر"تجمعون" بالتاء (81) .

ـ جواز عمل " إن " عمل " ليس " :

جوز الكسائي والمبرّد (82) أن تعمل "إن" النافية عمل " ليس " إذا دخلت على الجملة الاسمية ، وذلك استناداً إلى قراءة سعيد بن جبير{إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ } [الأعراف : 194] بنون مخففة مكسورة ، ونصب " عباداً " و " أمثالكم .

ولم يكن اعتماد النحويين على القراءات في تجويز حكم من الأحكام النحوية مرتبطاً بمذاهبهم النحوية ، بل نجد منهم من يخالف مذهبه في ذلك ، ونسوق مثالاً على ذلك الأخفش النحوي ، فقد أجاز كثيراً من الأحكام التي خالف

فيها مذهبه النحوي ، مستنداً في ذلك إلى القراءات القرآنية ، ويذهب الدكتور شوقي ضيف إلى إن الأخفش هو الذي دفع الكوفيين إلى اتخاذ القراءات مصدراً لبناء القواعد (83) .

فقد أجاز (84) نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده واستند في ذلك إلى قراءة أبي جعفر: { لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ } [الجاثية : 14] .

وأجاز (85) العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض في قراءة حمزة { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ } [النساء : 1]بجر الأرحام ، وتبعه في ذلك الكوفيون .

وأجاز مجيء الفعل الماضي حالاً من دون أن يقترن بـ " قد " و "الواو" ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : { أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} [النساء : 90] واحتج بقراءة الحسن البصري " حصرت صدورهم " وتبعه الكوفيون (86) . وبعد : هذا غيض من فيض مما حفلت به كتب القراءات ، ولسنا نريد إحصاءه ، فهذا من باب تحصيل الحاصل ، فكتب القراءات تغني عن هذا ، ويكفي الرجوع إلى أحدها للاطلاع على الوجوه المختلفة التي سوغتها القراءات القرآنية ، أو كانت سبباً في تجويزها

4- المادة اللغوية :

كانت المادة اللغوية سبباً من أسباب الجواز في النحو العربي ، ذلك أن الرقعة التي جمعت منها العربية كانت فسيحة الأرجاء مترامية الأطراف . وهذه الرقعة ضمت قبائل محدودة,ورقعة محدودة تتفاوت في درجة الفصاحة، وذلك بحسب قربها من المؤثرات الخارجية أو بعدها عنها ، وكان لهذا أثر في تحديد اللهجة الفصحية وجواز القياس عليها .

وشيء آخر يتعلق بالمادة اللغوية وهو أن العربية لغة مرنة مطواعة لاتخضع لقوالب جامدة وقيود تحد من حريتها ، كما هو الحال في غيرها من اللغات ، وإلى هذه الخاصية التي تختص بها اللغة العربية يرجع كثير من الجواز النحوي ,منها

ـ جواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان المعنى واضحاً ، نحو : (ضرب زيداً عبدُ الله) لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول(87) .

ويجوز تقديم المفعول به في نحو : "ضرب غلامَهُ زيدٌ " ، لتقدم مرجع الضمير رتبة ، ولا يجوز (ضرب غلامُهُ زيداً) ، لتأخر

مرجع الضمير ، وهو " زيد " لفظاً ورتبةً وأجاز ذلك الأخفش(88) واحتج بقول الشاعر(89) : جَزَى رَبّهُ عَنّي عَدِي بنَ حَاتِمٍ
جَزَاء الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

- وجواز تقديم الخبر على المبتدأ ، وذلك نحو قولك : تميّمي أنا ، ورجل عبد الله ، ومنطلق زيد(90) . بيد أن تقديم المبتدأ على الخبر أكثر ، لأنه عامل فيه(91) .

- وجواز تقديم الحال على صاحبها والعامل فيها " أجاز سيبويه(92) والمبرّد(93) والبصريون(94) تقديم الحال على صاحبها والعامل فيها إذا كان العامل فعلاً ، نحو : راكبا جاء زيد .

وأجاز الكوفيون تقديمها على الفعل وصاحبها إذا كان صاحبها مضمراً ، نحو : راكباً جئت.

- وأجاز الكوفيون تقديمها على صاحبها إذا كان صاحبها مرفوعاً والحال مؤخرة عن العامل ، نحو: جاء راكباً زيد(95).
- وأجاز الكوفيون تقديم الحال الجملة التي معها الواو على الفعل وصاحبها ، نحو: والشمس طالعة جاء زيد(96) .
- أجاز بن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور، نحو : مررت ضاحكة بهند، واستدل بقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ } [سبأ : 28] .

5- الإعراب المحلي:

ويكون الجواز متأتياً من الإعراب المحلي ، وذلك في الكلمات التي تبني بناءً عارضاً كما في اسم " لا " النافية للجنس إذا كان مفرداً ، والمنادى العلم والنكرة المقصودة .وقد جعل النحاة لهذه الكلمات إعراباً لفظياً وآخر محلياً وهو النصب ، أما تابعها فإنهم يجيزون فيه مراعاة اللفظ ويجيزون فيه مراعاة المحل (97) .

- يجوز نصب الاسم المعطوف على المجرور بحرف جر، إذا كان المعنى يصح بحذفه(98) ، قال لبيد(99) :

فَإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنانَ وَالِداً وَدونَ مَعَدّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ .

- وجواز نصب الاسم المعطوف على المضاف إلى اسم الفاعل ، تقول :(هذا ضارب زيد و عمروٍ وعمراً) ، وذلك على تقدير : ويضرب عمراً ، أو ضارب عمراً(100) .
- ويجوز نصب المعطوف على المضاف إلى اسم الفاعل إذا كان لما مضى فلو قلت : هذا ضارب عبد الله وزيداً جاز على إضمار فعل ، أي : وضرب زيداً (101) .
- وجواز نصب المعطوف على المضاف إلى المصدر : إذا عطف على الاسم المضاف إلى مصدر فإنّه يجوز نصب المعطوف ، تقول : (عجبتُ له من ضربِ زيدٍ وعمراً) ، كأنه أضمر : ويضرب عمراً ، أو وضرب عمراً(102) ، قال رؤبة (103) : قَدْ كُنْتُ

دَانيْتُ بِهَا حَسّانَا مَخَافَـةَ الإفْلَاسِ واللَّيَّانَا
يُحْسِن بَيْعَ الأَصْلِ وَالقِيَانَا

6- أمن اللبس :

كثيراً ما يكون الجواز ترخصاً آتياً من أمن اللبس ، فيستند النحوي إلى وجود قرينة مانعة من اللبس في تجويز كثير من الأحكام النحوية ، فـ " قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ ، ذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإن أتي باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد ، وإن لم يؤتِ به فللاستغناء عنه ، فكذلك يجوز حذف العامل " (104) من ذلك جواز حذف العامل في المفعول المطلق لوجود قرينة حالية ، كقولك للقادم من السفر وعليه وعثاؤه ومعه أدواته :(خيرَ مقدمٍ) والتقدير : قدمت قدوماً خير مقدم ، ومثل ذلك قولك لمن رأيته غضبان : (غَضَبَ الخيلِ على اللّجُمِ) " كأنك قلت : غضبتَ غضبَ الخيلِ على اللجم ، ومثله أيضاً : بَيْعَ المَلطي لا عَهْدَ ولا عقدَ ، وذلك إذا كنت في حال مساومة وحال بيع ، فتدع " أبايعك " استغناء لما فيه من الحال ، وقال الشاعر(105) :

وَعَدْتَ وَكَانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيّةً مَوَاعِيْدَ عرقُوبٍ أخَاهْ بِيَثْرِبِ

وكأنه قال : واعدتني مواعيد عرقوب أخاه ، ولكنه ترك واعدتني : استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف ، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك (106) .

- ومن ذلك الجواز حذف الفاعل لوجود قرينة لفظية دالة عليه ، كما في قوله تعالى : {وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا } [الأحزاب : 22]" وقال في سورة أخرى : {لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا } [التوبة : 47] ولو كانت(ما زادكم إلا خبالاً) كان صواباً يريد : ما زادكم خروجهم إلا خبالاً, وهذا من سعة العربية التي تسمح بها "(107) .
- ويجوز الترخص في الرتبة في عدم حفظها لوجود قرائن أخرى تغني عنها مثلما أجاز البصريون تقديم المعطوف على المعطوف عليه في الضرورة كما في قول الشاعر (108) :

أَلا يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَليكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السّلَامُ

فالذي اغني عن رتبة المتعاطفين :

أ- ما بين المتعاطفين من شهرة التعاطف على نسق حتى أصبح كالمثل وذلك هو التضام .
ب- حفظ الرتبة بين حرف العطف والمعطوف .
ج- توسط المعطوف بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر ، مما جعله لا يزال في حيز الجملة ، فكذلك تغني القرائن حين تتضافر عن قرينة أخرى يتضح المعنى من دونها(109) .

ويستندون إلى قرينة العلامة الإعرابية في جواز تقديم المفعول وتأخير الفاعل إذا كان المعنى واضحاً ، نحو : (ضرب زيداً عبدُ الله) (110) لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول(111) .

- ويجيزون ترك المطابقة وذلك استناداً إلى المعنى،فكثيراً ما فسر النحاة ما جاء مخالفاً للمطابقة بالحمل على المعنى،نحو،إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً فالأكثر أن يطابق فعله في التذكير والتأنيث وتجو المطابقة والمخالفة وذلك :
- إذا كان الفاعل كناية عن الأنثى فإنه تجوز المطابقة ويجوز تركها ، قال سيبويه :" وقال بعض العرب : (قال فلانة) "(112) .
- إذا حمل الفاعل المؤنث على معنى اسم مذكر قال تعالى: {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ } [القيامة : 9] ، أي:جمع الضياءان(113) .

7- البحث والاستقراء كثرة الاستعمال :

يكون الجواز أحياناً ترخيصاً آتياً من كثرة الاستعمال ، ذلك أنَّ كثرة دوران عبارة على الألسنة يجعل معناها مفهوماً لدى المتلقي ، فينحو بها ذلك نحو الاختصار والإيجاز ، وفي هذا يقول ابن جني : " ما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله ، وإنما غير لأمرين : أحدهما المعرفة بموضعه ، والآخر الميل إلى تخفيفه "(114) و " إذا كثر استعمال الحرف حسن فيه ما لا يحسن في غيره من الحذف والتغيير "(115) .

وأجاز النحاة العرب كثيراً من الحذف والتغيير استناداً إلى كثرة الاستعمال من ذلك :

- أجازوا حذف فاعل " بدا " لكثرة الاستعمال ، قال الزجاج : " بدا " فعل استغنى عن فاعل ، العرب تقول :(قد

(13)

- بدء لي بداء) ، أي : تغير رأيي عما كان عليه ، وأكثر العرب تقول : (قد بدا لي) ، ولم يذكر (بداء) "(116) .
- أجازوا حذف المبتدأ إذا كثر استعماله ، وذلك نحو:(هل لك في ذلك ؟) و(من له في ذلك) ؟ ولا تذكر حاجة، ومثل هذا كثيرفي كلام العرب،ومن ذلك قوله تعالى:{ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ } [الأحقاف : 35] أي : هذا بلاغ (117) .
- وأجازوا حذف اسم " لا " تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، نحو : (لا عليك) ، أي : لا بأس عليك(118) .
- وأجازوا حذف العامل في الحال تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، نحو : (أخذته بدرهم فصاعداً) ، و(أخذته بدرهم فزائدا) ، والتقدير : أخذته بدرهم ، فذهب الثمن صاعداً ، وأخذته بدرهم ، فذهب الثمن زائداً(119) .

وبعد : فإن كثيراً من الحذف الذي يعتري الأساليب النحوية يعود إلى كثرة الاستعمال ، فكثرة دوران الكلام على الألسنة ينحو به نحو الاختصار والإيجاز .

8- الاستقراء :

إن استقراء العربية في قرن أمر بعيد المنال ، وتقف دونه مشقات وأهوال ، ويعود ذلك إلى أن العرب يعيشون قبائل وأفخاذاً ، وينتشرون في أنحاء الجزيرة العربية ، فلم يكن بوسع النحويين جمع نصوص اللغة كافة في قرن من الزمن ، ولا سيما أنه لم يكن في حياتهم من الوسائل الحضارية ما يتيح لهم تدوين نصوص اللغة التي تفيد في عملية الاستقراء .

أما القرآن الكريم فقد كان اعتماد النحاة عليه كبيراً في عملية الاستقراء ، ولكن القرآن الكريم لم يجمع ظواهر العربية كلها ، وكان لابد من أن يكون بجانبه نصوص أخرى (120) .

وأما الشعر فقد ضاع أكثره ، يقول أبو عمرو بن العلاء : " ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير " (121) .

ويبدو أن النحاة كانوا في عجلة من أمرهم حين بنوا قواعدهم ، فلم ينتظروا حتى يتم لهم استقراء كامل لظواهر العربية ، وإنما بنوا قواعدهم على ما تجمع لديهم من نصوص اللغة . ومما يدل على أن إستقراءهم كان ناقصاً قول عيسى بن عمر الثقفي لمن سأله : " اخبرني عن هذا الذي وضعت أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : " لا " (122)

والاستقراء الناقص هو الذي دفعهم إلى تخطئة الشعراء ، فقد روي أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق سأل الفرزدق : علام رفعت " مجلف " في قولك (123) .

وَعَضّ زَمَانٍ يَابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ ألاّ مُسْحَتاً أو مُجَلّفُ ؟

فيجيب الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك ، عليَّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا (124) .

وخَطَّأعيسى بنُ عمر النابغةَ الذبياني في قوله (125) :

فَبِتُّ كَأَنّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقشِ فِي أَنْيَابِها السُّمُّ نَاقِعُ

إذ جاء بكلمة " ناقع " مرفوعة ، وكان ينبغي النصب في – نظر عيسى بن عمر – لتقدم الخبر الجار والمجرور " في أنيابها " (126) .

وكان الاستقراء سبباً من أسباب الجواز في النحو العربي ، فقد كان بعضهم ينكر ظاهرة ما ويجيزها الآخر ، لأنَّ الثاني سمع ما لم يسمعه الأول ، وهاك أمثلة على ذلك :

1- لم يجز عيسى بن عمر رفع خبر " ليس " بعد " إلا " لأن استقراءه كان ناقصاً ، على حين كان أبو عمرو يجيزه فأتاه مستنكراً وقال له : يا أبا عمرو ما شئ بلغني أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني انك تجيز " ليس الطيب إلا المسك " بالرفع ، فقال له أبو عمرو : نمت يا أبا عمر وأدلج الناس ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع " (127) .

2- لم يجز سيبويه دخول " ما " المصدرية على " حاشا " قال : ألا ترى أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً " (128) .فهي عنده حرف جر مثل " حتى " لذلك لم يجز دخول " ما " عليها ، وأجاز المتأخرون ذلك لأنها – عندهم – تستعمل فعلاً وحرفاً (129) .

وبعد : فإننا يمكن أن نعد كل الجواز الذي جاء بعد القرن الثاني الهجري عائداً إلى الاستقراء ، فيجيز اللاحق ما لم يجزه السابق ، لأنه سمع ما لم يسمعه الأول .

9- المنافسة بين العلماء والمناظرات النحوية :

ويمكن أن نعزو كثيراً من الجواز النحوي والأوجه المختلفة في المسألة الواحدة إلى المنافسة بين النحويين والمناظرات النحوية ، وهذه المنافسة كثيراً ما كان يثيرها الرغبة في الوصول إلى الحقائق العلمية ، وحب الغلبة و الانتساب إلى إحدى حاضرتي العلم وقتذاك : البصرة أو الكوفة . وكثيراً ما كان يثيرها الرغبة في الحصول على نائل الخلفاء والأمراء الذين كانوا أحياناً يشاركون فيها وتجري على أيديهم وتحت أعينهم كما " حكموا في كثير منها فنصروا وخذلوا ، ورفعوا وخفضوا ، وكان لذلك أثره في زج العلماء بأنفسهم في هذه المعمعة التي كان يأمل كل واحد منهم أن يكون المجلي ، لأن هذا العلم حينذاك لما ينضج في أغلب مسائله ، ولم يتخذ شكلاً ولا صورة ثابتة يقف كل رائد مكتوف اليد ، بل كان يبدو لكل ما لا يلمحه الآخر ، وحجة هذا تناهض دليل ذاك لاختلاف المسموعات وتنوع العصبيات " (130) ، وكان لذلك أثره في إثراء الجواز النحوي ، ويمكننا أن نعد أغلب ما جاء في كتاب الإنصاف من جواز يعود إلى تلك المنافسات والمناظرات .

ومما له صلة بالمنافسات ما يمكن أن نسميه بالشواهد المصنوعة التي جيء بها لتجويز بعض الأحكام النحوية ، فالتنافس العلمي أحوج المتنافسين إلى شواهد يؤيدون بها وجهة نظرهم ، وأدرك الرواة حاجة العلماء إلى كثير من الشواهد ، فحاول بعضهم تقديم ما يشعر انه مرغوب فيه حتى يبقوا على ثقة العلماء بهم ، واعتمادهم عليهم ، فقد روي عن المازني انه قال (131) " سمعت اللاحقي يقول : سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهداً على إعمال " فَعِل " ؟ قال : فوضعت له هذا البيت (132) :

حَذِرٌ أموراً لا تَضِيرُوَ أمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأقدار

- ولم يجزه المبرّد (133) لأن " فَعِل " بمنزلة " فعيل " وهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر وكريم ولئيم .

وسأل المازني (124) عن السكين أمذكر هو أم مؤنث ؟ فقال : إنه مذكر ، فأنشده السائل بيتاً سمعه من الفرّاء يستدل فيه على أنه يجوز تأنيثه ، وهو : فَعَيّثَ في السَّنَامِ غَدَاةَ قُرٍّ   بِسكّينٍ مُوَثّقَةِ النّصّابِ

فقال: لمن هذا ومن صاحبه ؟ وما أراد إلا خرج من الكم ، وأين صاحب هذا من أبي ذؤيب حيث يقول :

يُرَى نَاصِحاً فِيْمَا بَدَا وَإذا خَلَى   فَذَلِك سِكّينٌ عَلَى الحَلْقِ حَاذِقُ

وبعد : فمهما يكن من أمر هذه المناظرات والمنافسات فإنها أفادت العربية فائدة جلّى فهي كانت تحفز العلماء على ليؤيد كل وجهة نظره ، وهذا يؤدي إلى إثراء العربية ويجعل القاعدة النحوية مرنة تستوعب شتى الاحتمالات " فما نعمت اللغة وغنيت إلا من هذا السجال العلمي "(135) .

نلخص مما تقدم إلى أن الجواز في النحو العربي يرجع إلى أسباب مختلفة ، منها ما يعود إلى: الشعر ، اللهجات ، والقرآن الكريم وقراءاته المختلفة, ومنها ما يتعلق بالمادة اللغوية والإعراب المحلي وأمن اللبس وكثرة الاستعمال والاستقراء, ومنها ما يرجع إلى المنافسة بين العلماء والمناظرات النحوية .

المبحث الثاني

اثر المعنى في الجواز النحوي

ليس الجواز ضرباً من الفوضى التي تضيع حكم النحو وتفقده كلمته الحاسمة فيرفع المتكلم وينصب ويجر ، ويقدم ويؤخر ، ويحذف من دون أن يتبع ذلك اختلاف في المعنى وإنما هو نظام محكوم بضوابط المعنى الذي يقصد إليه المتكلم .

فكثيراً ما نجد أنَّ جواز الوجهين ليس المراد منه أن معناهما واحد ، وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إذا أردت المعنى المعين المختص به دون سواه ، وأن ذلك الضبط صحيح إذا أردت المعنى المختص به كذلك . ولا يقدم المتكلم متى شاء ويؤخر متى شاء ، وإنما يحسب ما يقتضيه المعنى . وليس الحذف إلا لتأدية معنى من المعاني لم يكن ليتحصل مع الذكر ، وهذا بيان ذلك :

-أ-

إنَّ اختلاف الحركة الإعرابية يتبعه اختلاف في المعنى حتى قيل : إنَّ الإعراب فرع المعنى ، وفيما يأتي أمثلة توضح ذلك :

- أجاز النحاة في قوله تعالى { يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } [الأنعام : 27] النصب والرفع(136) ، فمن نصب كان التمني عنده متوقف على العودة إلى الحياة الدنيا ، أما عدم التكذيب والدخول في الإيمان فمترتبان على هذه العودة ، ومن رفع كان التمني عنده شاملاً الأمور الثلاثة(137) .
- ويجوز في " الصابرين " من قوله تعالى : { وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ } [البقرة : 177] الرفع والنصب(138) فالرفع على معنى الإخبار ، والنصب على المدح والثناء (139) .
- ويجوز في " المقيمين " من قوله تعالى : لكن {لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ } [النساء : 162] الرفع والنصب(140) ، فالرفع يدل معنى الإخبار ،
- وأما النصب فيدل على معنى المدح وحث الناس على إقامة الصلاة بامتداح مقيميها، ويجوز القراءة بالوجهين ، على أن لكل قراءة معنى (141) .

ويجوز في قول النابغة (142) :

لَعَمْرِي وَمَا عُمْرِي عَلَيَّ بِهَيّنٍ   لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقَارِعُ
أقَارِعُ عَوْفٍ لاَ أحَاوِلُ غَيْرَهاَ   وُجوهَ كِلاَبٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ

نصب "وجوه" ورفعها ، فالنصب على معنى الشتم ، والرفع يكون على الإخبار ، فالمعنى هو الذي يضبط الجواز ويوجهه فإذا أراد أن يخبر أن وجوهه وجوه قرود رفع ، وإذا أراد معنى الشتم والذم نصب (143) .

- ومن ذلك أيضاً ما ذكره صاحب(معجم الأدباء) من أن أبا يوسف القاضي دخل على الرشيد وعنده الكسائي فسأل الكسائي القاضي أبا يوسف : " ما تقول لرجل قال لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار ؟ فقال أبو يوسف : إن دخلت الدار طلقت ، فقال الكسائي : خطأ ، إذا فتحت " أن " فقد وجب الأمر ، وإذا كسرت فإنه لم يقع الطلاق بعد " (144) .

"وحدث أيضاً عمن سمع الكسائي يقول : اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول : وما النحو ؟ فقلت :- وأردت أن اعلمه فضل النحو – ما تقول في رجل قال لرجل : أنا قاتلُ غلامك ؟ وقال له آخر : أنا قاتلٌ غلامَك ، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذهما جميعاً ، فقال له هارون : أخطأت وكان له علم بالعربية ، فاستحيا وقال : كيف ذلك ؟ قال : الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتلُ غُلامِكَ بالإضافة ، لأنه فعل ماض ، وأما الذي قال : أنا قاتلٌ غُلامَكَ ، بالنصب فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله عز وجل : {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (23) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ } [الكهف : 23 - 24]"فلولا ان التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا" (145) . وبذا يتبين أن اختلاف الحركة الإعرابية يصحبه اختلاف في المعنى .

- ب -

من خصائص الجملة العربية أنها تتصف بالمرانة فيجوز فيها تقديم ما حقه التأخير ، وتأخير ما حقه التقديم لغرض معنوي ، فهم يقدمون المبتدأ على الخبر ، والمعمول على العامل ، فتحصل فائدة لم تكن لتكون قبل التقديم ، وقد وضع سيبويه قاعدة عامة لذلك فقال : " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " (146) .

فتقديم المفعول على الفعل يؤدي معنى لايؤديه تأخيره ،فقولنا مثلا:(زيداً رأيت), يختلف عن قولنا :(رأيت زيداً) ، فـ " زيداً رأيت " يقال لمن ينتظر خبراً عن زيد وعن رؤيته على وجه التحديد ، أما قولنا : رأيت زيداً ، فهذا يقال لمن يسمع خبراً من الإخبار على الإطلاق ، ولا يعنيه أن يكون هذا الخبر عن زيد (147) .

والحذف عندهم لا يكون اعتباطاً ، وإنما لتأدية معان خاصة يقصدونها ، من ذلك :

- حذف المفعول به لإطلاق الإسناد : فهم يجيزون حذف المفعول به ويجيزون ذكره . بيد أن المعنى يختلف في الحالتين ، فحذفه يفيد إثبات المعنى للفاعلية على الإطلاق ، نحو قولهم :(فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهى ،
- ويضر وينفع) ، فالمعنى في جميع ذلك على إطلاق المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق ، وتعدية الفعل تنقض الغرض وتغير المعنى ، فإذا قلت : (فلان يعطي الدنانير) ، كان الغرض بيان جنس مايتناوله الإعطاء, لا الإعطاء في نفسه(148) .

- ويحذفون التمييز لتأدية معنى الغموض والإبهام ، كما في نحو : اشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين ، فيدل الحذف على معنى الغموض والإبهام ، فإن أراد المتكلم الإفصاح ذكر التمييز (149) .

- ويجوز حذف الفعل في مثل قول الشاعر (150) :

فَأصْبَحتْ بِقَرّقَرَي كَوَانِسا   فَلا تَلُمْهُ أنْ يَنَامَ البَائِسَا

لتأدية معنى الترحم ، ويجوز رفع الاسم ، فتقول : المسكين هو البائس أنت.

وهكذا فإن كل حذف أو ذكر يهدف إلى إصابة معنى معين مقصود .

وقبل أن ننهي حديثنا عن أثر المعنى في الجواز النحوي ، يجدر بنا أن نعرض لما ذكره إبراهيم مصطفى من أن النحاة العرب ، ولا سيما سيبويه ، أهملوا جانب المعنى ، فهم يجيزون الرفع والنصب والجر ، من دون أن يتبع ذلك اختلاف في المعنى ، وكان هذا أثراً من آثار نظرية العامل (151) .

والحق إن ماذكره إبراهيم مصطفى يفتقر إلى الدقة ، فالنحاة العرب ولا سيما سيبويه كانوا يحتفلون جداً بالمعنى . صحيح أن اهتمامهم كان كبيراً بنظرية العامل ، وهذا يعود إلى أسباب تعليمية ، بيد أنهم لم يهملوا جانب المعنى . فهذا سيبويه يخالف القياس لتصحيح المعنى ، فقد أجاز تقديم خبر " ما " النافية العاملة عمل " ليس " (152) كما في قول الفرزدق (153) **:**

فَأَصَبحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُم قُرَيْشٌ وَإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

جاء في الخزانة(154): " والذي حمله عليه سيبويه أصح عندي ، وإن كان الفرزدق تميمياً ، لأنه أراد أن يخلص **المعنى من الإشراك ، وذلك انه لو قال فيه : إذ ما مثلهم بشر ، بالرفع ، لجاز أن يتوهم أنه من باب : ما مثلك أحداً ، إذا نفيت عنه** الإنسانية والمروءة ، فإذا قال : ما مثلهم بشر ، بالنصب ، لم يتوهم ذلك ، وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم . فتأمله تجده صحيحاً ، والشعر موضع ضرورة ، ويحتمل فيه وضع الشئ في غير موضعه دون إحراز فائدة

فكيف مع وجود ذلك ، وسيبويه ممن يأخذ بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ ، فكذلك وجهه على هذا ، وإن كان غيره أقرب إلى القياس " (155) . " يريد بتخليص المدح أنك إذا قلت ما مثلك أحداً فنفيت الأحدية احتمل المدح والذم ، فإن نصبت المثل ورفعت أحدا تعين المدح "(156) .

ولم يكن النحاة أقل اهتماماً من سيبويه بالمعنى فهذا عيسى بن عمر يعتمد على المعنى في تجويز رفع الأول ، من قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، فالنحاة لا يجيزون رفع الأول لان البدل عندهم ما صح أن يحل محل المبدل منه ، وواو الجماعة في " ادخلوا " ضمير المخاطب ولا يمكن أن يحل محل فاعل ظاهر ، لان الفاعل المخاطب لابد أن يكون ضميراً ظاهراً أو مستتراً ، أما عيسى بن عمر فيتجاوز هذا كله ويجعل المعنى هو الحكم في رفع الاسم ، قال المبرّد : "فإذا قلت(ادخلوا الأول فالأول) فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع ، لأنّ البدل لايكون من المخاطب ، لأنك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز ، فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه ويقول : معناه ليدخل الأول فالأول, ولا أراه جائزا إلا على المعنى ".(157)

ومما يدل على اهتمامهم بالمعنى ما دار بين عبد الله بن أبي اسحاق والفرزدق ، حينما قال له عبد الله : كيف تنشد هذا البيت (158) .

وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونَا فَكَانَتا فَعُولاَنِ بِالألبابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ ؟

فقال الفرزدق : كذا انشده ، فقال له عبد الله : ما كان عليك لو قلت :(فعولين)؟ ، فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبح لسبحت " (159) فقال ابن أبي اسحاق : لو قال:(فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أرادهما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر " (160) .

وواضح من قول عبد الله أن المعنى هو الذي يوجه الجواز في البيت السابق . فإنه يجوز في " فعولان " وجهان : النصب والرفع ، فإذا كان الشاعر يريد أن الله قال للعينين كونا فكانتا ، وأنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر ، فانه يرفع " فعولان " وتكون فعولان صفة للعينين .

وإذا كان مراد الشاعر أن الله أمرهما أن تفعلا بالألباب ما تفعل الخمر ، فإنه لابد حينئذ من نصب " فعولان " على الخبر أو الحال .

نخلص من هذا كله إلى أن للمعنى أثراً كبيراً في الجواز النحوي ، فليس الجواز ضرباً من الفوضى في التعبير ، وإنما هو محكوم بضوابط المعنى ، فإذا كان المعنى المراد يقتضي الرفع في رفع المتكلم ، وإذا كان المعنى المراد يقتضي النصب نصب ، وإذا كان المعنى المراد يقتضي التقديم قدم ، وإذا كان المعنى يقتضي الحذف حذف ، فالمتكلم في سعة ، وهو حر في اختيار النمط الذي يريد ، وذلك بحسب المعنى المراد

الهوامش

(1) أساس البلاغة:155/1.
(2) ديوانه ص 15.
(3) هذا الحديث في صحيح مسلم 1195/3 0
(4) معجم المصطلحات النحوية الصرفية ص 60- 61.
(5) الأصول في النحو لابن السراج 59/1 .
(6) الكتاب 330/1 – 331 .
(7) الكتاب 1 /141 ، وينظر : معاني القرآن للأخفش 1 / 270 .
(8) الكتاب 1 /34 .
(9) ينظر : الكتاب 76/2 .
(10) معاني القرآن للأخفش 2 /478 ، شرح الكافية 2 /32 – 33 ، المغني 1 / 419 – 420 .
(11) همع الهوامع 2 /26 .
(12) ينظر : كتاب الصناعتين ص 179 .
(13) معاني القرآن للأخفش 2 /693 , معاني القرآن للفرّاء 1 / 85 ، 93 ،101 ، 141 ، 142 ، 170 .
(14) المقتضب 2 /152 ، 4 /429 ، الأصول في النحو 283/1 .
(15) الكتاب 1 / 212 – 213 ، 247/3 ، 269 .
(16) معاني القرآن للأخفش 658/2 ، وينظر : معاني القرآن للفرّاء 328/2 ، 368 ، 375 .
(17) ينظر : أصول النحو العربي دكتور محمد خير حلواني ص77 .
(18) مناهج البلغاء ص143 .
(19) الكتاب 3 /312 – 313 .
(20) هذا البيت للمتنخل الهذلي ، ينظر : ديوان الهذليين 2 / 20
(21) الملوب : الملطخ بالملاب ، وهو ضرب من الطيب ، والعباط : جمع عبيط وعبيطة ، وهي الناقة تنحر لغير علة .
(22) ينظر : الاقتراح ص41-42.
(23) ينظر: الخزانة 361/8-365 .
(24) الصاحبي في فقه اللغة ص 275 - 276 .
(25) ديوانه ص106 .
(26) المساحي : المقصود بها هنا حوافر الحمر لأنها يسحى بها الأرض ، والمسحاة المجرفة ، التقطيط : قطع الشئ وتسويته، والحقق جمع حقه بالضم ، وهو وعاء من الخشب ونحوه ينحت ليوضع فيه الطيب .
(27) الكتاب 305/3 - 306
(28) الكتاب 85/1 .
(29) ديوانه ص 132 .
(30) الكتاب 4 /184 .
(31) همع الهوامع 2 / 156 .
(32) شعر زهير بن أبي سلمى ص119 .
(33) الكتاب 4/ 184 – 185 .
(34) ينظر: الأصول في النحو 2 /376 ، 388 – 389 .
(35) معاني القرآن للفرّاء 3 / 218 .
(36) وهي قراءة أبان بن عثمان وعبد الله بن أبي إسحاق وأبي عمرو , ينظر: البحر المحيط 8 / 528 .
(37) هو عامر بن جوين الطائي . ينظر : الكتاب 2 /46 .

(38) الاقتراح ص 76-77.
(39) أي ابيات سيبويه .
(40) الخزانة 1 / 17 .
(41) ديوان جرير 2 / 965 .
(42) الموشح 198 / 199 .
(43) الأغاني 4 / 258 .
(44) ديوانه 1 /516 .
(45) شرح أبيات المغني 1 /372 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس 2 / 264 – 165 .
(46) شرح أبيات المغني 2 / 159 .
(47) شرح الكافية للرضي 1 /34 .
(48) الكتاب 3 /39 .
(49) وهو المغيرة بن حبناء ، ينظر : الخزانة 8 /522 .
(50) الدرر اللوامع 1 /51 .
(51) ديوان الفرزدق ص481 .
(52) ينظر : الكتاب 1 /49 .
(53) عيون الاخبار 4 / 43 .
(54) معاني القرآن للفرّاء 1 /135.
(55) اللسان " لهج " .
(56) في اللهجات العربية ص13 .
(57) ينظر : البحر المحيط 5/ 250.
(58) ينظر: الخزانة 4 /168 .
(59) شرح الكافية 1 /270 , المغني 1 /35-36 .
(60)الكتاب 57/1 - المقتصب 4 /188 .
(61) مجالس ثعلب 1 /64 .
(62) هي قراءة أبي جعفر . ينظر : البحر المحيط 499/1 .
(63) هو الحارث بن المنذر . ينظر: المحتسب 366/2 .
(64) المغني 1 /45 ، همع الهوامع 2 /3 .
(65) ديوانه ص 53 .
(66) شعر الراعي النميري ص64 .
(67) المغني 357/1,همع الهوامع 64/2.
(68) في أصول النحو ص71.
(67) المغني 357/1,همع الهوامع 64/2.
(68) في أصول النحو ص71.
(69) البحث اللغوي عند العرب ص21 .
(70) البرهان في علوم القرآن 1 /327 ، 328 ، 329 .
(71) الإتقان للسيوطي 1 /81 .
(72) ينظر : الحديث في سنن أبي داود 2 /159 ورقمه 1475 .
(73) الإتقان 1 /47 .
(74)المقتضب 2 /22 .
(75) حجة القراءات ص152 .
(76) النشر 2 /237 .
(77) طبقات القرّاء1 / 20 – 21 .
(78) معاني القرآن للفرّاء 1 / 121 .
(79) الكتاب 2 /140 .
(80) هي قراءة نافع وابن كثير . ينظر : كتاب السبعة 339 وإتحاف فضلاء البشر 260 .
(81) حجة القراءات 333-334 .
(82) المغني 1 / 36-37 .
(83) المدارس النحوية ص100 .
(84) البحر المحيط 494/7 .
(85)همع الهوامع 2 /139 .
(86)ينظر: الإنصاف م 32 ج1 / 252 – 258 ، والمغني 2 / 662 .

(96) همع الهوامع 1 /242 .

(97) ينظر: المقتضب 4 /371 .

(98) الكتاب 1 / 68/67 ، والمقتضب 4 /152 .

(99) شرح ديوان لبيد ص255 .

(100) الكتاب 1 /169 .

(101) الكتاب 171/1 ، وينظر : المقتضب 151/4 .

(102) الكتاب 191/1 .

(103) ملحقات ديوانه ص187 .

(104) شرح المفصل لابن يعيش 1 /125 .

(105) هو ابن عبيد الأشجعي , الخزانة 58/1.

(106) كتاب 272/1 .

(107) معاني القرآن للفرّاء 2 /340 .

(108) هو الأحوص الأنصاري ، والبيت في شعره ص190 .

(109) اللغة العربية معناها ومبناها ص236 .

(110) الكتاب 1 / 34 .

(111) المقتضب 95/3 – 96 .

(112) الكتاب 2 / 18 ، المقتضب 2 /148 ، 338 ، 349/3 .

(113) معاني القران للفراء 1 /126 ، 3 /209 .

(114) المبهج ص24-25 .

(115) سر صناعة الإعراب 1 /308 .

(116) معاني القرآن وإعرابه 3 /104 .

(117) معاني القران للاخفش 2 /693 , معاني القرآن للفراء 1 /85 .

(118) الكتاب 2 /294 ، والمقتضب 2 /152 ، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش 114 .

(119) الكتاب 290/1 ، المقتضب 3 /255 .

(120) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير حلواني ص81 .

(121) نزهة الألباء ص27 .

(122) طبقات النحويين و اللغويين , ص22 .

(123) ديوان الفرزدق 2 /26 .

(124) الشعر والشعراء, ص89 .

(125) الكتاب 2 /89 .

(126) طبقات فحول الشعراء, ص16، وأنباء الرواة 106/2 .

(127) نزهة الألباء في طبقات الأدباء, ص20 .

(128) الكتاب 2 /350 .

(129) ينظر : شرح ابن عقيل 2 /238 – 240 .

(130) نشأة النحو ص38 .

(131) المزهر 1 /180 .

(132) الكتاب 1 /113 .

(133) المقتضب 2 / 115 – 116 .

(134) مجالس العلماء ص129 .

(135) نشأة النحو ص 38 .

(136) قرأ حمزة وحفص بنصب الباء من " نكذب" والنون من" نكون " وقرأ ابن عامر " ياليتنا نرد ولا نكذب" بالرفع ، و "تكون" بالنصب ،
وقرأ الباقون بالرفع . ينظر : حجة القراءات ص245 .

(137) ينظر : الكتاب 3 /44 .

(138) قرأ الحسن والأعمش ويعقوب : "والصابرون" عطفا على "الموفون" ، ينظر: االبحر المحيط : 7/2 .

(139) الكتاب 2 /64 .

(140) قرأ ابن جبير وعمرو بن عبيد والجحدري وعيسى بن عمر ومالك بن دينار ، وعصمة عن الأعمش ، ويونس وهارون عن أبي عمرو "والمقيمون" بالرفع . ينظر: البحر المحيط 395/3 .

(141) الكتاب 2 /64 .

(142) ديوان النابغة الذبياني ص20 -21 .

(143) ينظر : الكتاب 2 /70-71 .

(144) معجم الأدباء 13 /176 .

(145) معجم الادباء 13 /177 .

(146) الكتاب 1 /34 .

(147) ينظر : أشتات مجتمعات ص60 .
(148) دلائل الإعجاز ص109 – 110 .
(149) الخصائص 2 /378 .
(150) الكتاب 2 /75 ، همع الهوامع 1 -66 .
(151) ينظر : إحياء النحو ص34 .
(152) الكتاب 1 /60 .
(153) البيت في ديوانه 1 /185 .
(154) الخزانة 134/4 – 135 .
(155) الخزانة 4 /134 .
(156) الخزانة 4 /135 .
(157) المقتضب 3 /272 .
(158) البيت لذي الرمة في ديوانه 1 /578 .
(1159) مجالس العلماء ص85 .
(160) مجالس العلماء ص85 -86 .

المصادر

- **القرآن الكريم**
1- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للدمياطي ، تصحيح علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .
2- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، 1973م .
3- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، 1959م.
4- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط1، 1998 م .
5- الأصول في النحو ، للسراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت, لبنان ، ط1 ، 1987م.
6- أصول النحو العربي ,محمد خير الحلواني , اللاذقية,1979م.
7- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد ، نشر وزارة الأوقاف العراقية .
8- الأغاني, لأبي فرج الأصفهاني ,تحقيق وإشراف:لجنة من الادباء, الدار التونسية للنشر ودار الثقافة ,بيروت ,ط/6,1983م. وطبعة دار الكتب العلمية, بيروت ,1992م.
9- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي ، قدم له وضبطه وشرحه د. احمد سليم الحمصي و د. محمد احمد قاسم ، ط1 ، جروس برس 1988م .
10- أنباه الرواة على أنباء النحاة ، أبو الحسن القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط1 ، 1950 م.
11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987 م.
12-البحث اللغوي ، للدكتور محمود فهمي حجازي ، القاهرة ، مكتبة غريب .
13-البحر المحيط (تفسير البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق : عادل احمد عبد المقصود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 1993م.
14-البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط2 .
15-حجة القراءات، لابن زنجلة،تحقيق: سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة،بيروت, ط ، 1979 م .
16-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية ، للبغدادي ، تحقيق :عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي ، دار الرافعي ، القاهرة ، 1967 – 1968 م.
17-الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب في القاهرة ، ط2 ، 1952 م.
18-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، للشنقيطي ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ،ط1 ،1981م .
19- دلائل الإعجاز,عبد القاهر الجرجاني,تحقيق:د.محمد رضوان الداية,د.فايز الداية,دار قتيبة, 1983م.
20- ديوان أمرىء القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر، القاهرة, ط1 ، 1958م .
21- ديوان جرير بن عطية ، تحقيق : نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، ط3 ، وطبعة دار مكتبة الحياة .
22- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : د. يوسف عبيد ، بيروت ، 1992 م.
23- ديوان ذي الرمة ، شرح : د . عمر فاروق الطباع ، بيروت 1980م.
24- ديوان زهير بن أبي سلمى ,تحقيق وشرح : كرم البستاني,اصدار دار بيروت للطباعة والنشر, بيروت 1960م.
25- ديوان الفرزدق ، شرح عبد الله الصاوي ، القاهرة ، 1936م.

26- ديوان لبيد, بيروت , دار صادر ,1966م.
27- ديوان النابغة,تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم.
28- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1945م.
29- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق، د. شوقي ضيف، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1988م.
30- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1993م.
31- سنن أبي داود، مراجعة محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان .
32- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط2 ، 1982.
33- شرح الكافية في النحو ، لرضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
34- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت.
35- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح : احمد محمد شاكر ، ط3 ، 1977م.
36- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لابن فارس ، حققه وضبط نصوصه د. عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1 ، 1993م .
37- صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر وتوزيع رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، السعودية ، 1980م.
38- الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال العسكري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط1 ، 1371هـ - 1952م .
39- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي، شرح محمود شاكر دار المعارف للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 1952م.
40- طبقات النحويين واللغويين,ابو بكر محمد بن الحسن الزيدي,تحقيق:محمد ابي الفضل ابراهيم ط/1,وقف على طبعه ونشره:محمد سامي الخانجي,القاهرة,1954م.
41- عيون الأخبار ، لابن قتيبة الدينوري ، نسخة مصورة عن طبقة دار الكتب المصرية ، نشر : المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر بوزارة الثقافة والإرشاد القومي المصرية 1963م.
42- في اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة ، ط2 ، 1952م .
43- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ط4 ، 2004م.
44- لسان العرب, لابن منظور ، دار صادر ، بيروت 1956م.
45- اللغة العربيةمعناها ومبناها ,تمام حسان,الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1973م,
46- مجالس ثعلب, أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ط2 ، 1956م.
47- مجالس العلماء ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الكويت ، سلسلة التراث العربي ، ط1 ، 1962م.
48- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني, تحقيق : علي النجدي ناصف ، د. عبيد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة 1969م.
49- المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر القاهرة ، ط1 ، 1968م.
50- المزهر في علوم العربية، للسيوطي، تحقيق محمد احمد جاد المولى وجماعة، دار إحياء الكتب العربية ، ط 4 ، 1958 م.
51- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ياقوت الحموي، مطبعة دار المأمون , سلسلة الموسوعات العربية ، القاهرة 1938م.
52- معاني القرآن ، للأخفش ، حققه الدكتور فائز فارس ، ط2 ، 1981م.
53- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، شرح وتحقيق : عبد الجليل عبده الشلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1988م .
54- معاني القرآن ، للفرّاء ، تحقيق: محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي, عالم الكتاب, بيروت، ط2، 1980م.
55- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت، ط5 ، 1979م .
56 ـ المقتضب ، للمبرّد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ، 1963م .
57ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د. إبراهيم السامرائي, مطبعة المعارف ، بغداد ، ط1 ، 1959م.
58ـ نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة, الشيخ محمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك ، القاهرة, ط4 ، 1954م.
59ـ النشر في القراءات ، لابن الجزري ، تصحيح ومراجعة محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
60ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1977م .